السياق، توجّهات ومقترحات تقوم على أساس عدم الفصل بين بؤر التوتر والمشاكل التي تهدّد الامن والاستقرار في الشرق الاوسط، وتتعامل مع الشرعية الدولية تجاه هذه القضايا ككل لا يتجزأ، وتطالب بتطبيق القرارات الدولية الخاصة بمشاكل الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية خاصة.

ان هذا النهج الذي اتبعته منظمة التحرير الفلسطينية مع الأخوة العرب المخلصين، لمعالجة أزمة الخليج، وتحرّكت، على أساسه، على الساحتين، العربية والدولية، صار يحظى، اليوم، بتفهّم أوضح، وبتأييد أوسع، من دول العالم والكتل الدولية وفي أوساط الرأي العام العالمي؛ كما تزايدت، في المحافل الدولية، الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع أطراف الصراع الأخرى.

ان هذا التطوّر يفتح آفاقاً جديدة أمام امكانية حل أزمة الخليج مع حل أزمة الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية الملتهبة منذ عشرات السنين. بيد ان هذا المسار، الذي بدأت تأخذه أزمة الخليج، بالتحوّلات الجارية في فهم طبيعة الأزمة وعلاقتها بمجمل الوضع في الشرق الاوسط، لم يتّفق مع توجّهات الادارة الاميركية، ونواياها، واجراءاتها. فهي ما زالت تواصل دقّ طبول الحرب، وحشد المزيد من القوات الاميركية، والاجنبية، والاعداد للعدوان على العراق الشقيق، وتهديد الأمن القومي العربي، والأمن الدولي، والاصرار على فصل أزمة الخليج عن أزمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين، وكذلك الاصرار على رفض عقد المؤتمر الدولي للسلام.

وبهذا الموقف ينكشف، بشكل سافر، وواضح، نفاق الادارة الاميركية، وازدواجية معاييرها في التعامل مع القضايا الاقليمية، والدولية، وتجزئة الشرعية الدولية وتفصيلها على مقاس المصالح الاميركية، والاسرائيلية، العدوانية.

وممّا يؤسف له ان بعض الاوساط العربية ينساق وراء الحملة الاميركية والتآمر على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني وقيادته. وتبرز، في هذا المجال، أيضاً، محاولات الضغط على الشعب الفلسطيني، وتهديده، بمزيد من التشريد، ومحاربته في مصدر رزقه، وفي لقمة أطفاله، وذلك باتباع سياسة طرد الفلسطينيين وابعادهم من بعض البلدان العربية.

لقد أكدت تجارب تاريخنا المعاصر ان التبعية المطلقة للسياسة الاميركية هي نهج قصير النظر، يلحق الضرر الفادح باستقلال الدول العربية واستقرارها وأمنها، ويحرمها من حقها في امتلاك ثرواتها الوطنية، والسير على طريق التنمية والتطوّر. فالتواجد الاميركي المباشر، وخاصة العسكري منه، يهدف، أولاً وأخيراً، الى تكريس التبعية، ويغذّي العدوانية والتوسّعية الاسرائيليتين ضد فلسطين والأمة العربية بأسرها، لتقع المنطقة العربية بين فكّي الكماشة الاميركية ـ الاسرائيلية، لتكريس احتلال الارض، من جهة، والتحكّم في مصادر الثروة، من جهة أخرى.

لقد تبلورت، في الآونة الاخيرة، وفي ضوء المتغيّرات الدولية، نظرة عربية جديدة تدعو الى وحدة وتكامل عناصر الأمن القومي العربي، والى صيانة المصالح الذاتية العربية، من منطلق التعامل مع العالم الجديد على قاعدة توازن مصالح يوفّر للأمة العربية فرص احترام حقوقهم القومية، والاقتصادية.

وكانت الدعوة الى حماية التضامن العربي، وتعزيزه، هي الشرط الاساس لانجاز هذا التوجّه نحو المناخ العالمي الجديد، على أساس الاحترام المتبادل. ولا يمكن النظر الى مشكلة جامعة الدول العربية من دون هذا المقياس؛ اذ ان الاصرار على تقسيم الجامعة، وتفكيكها، هو تدمير للحدّ الأدنى من الجامع المشترك بين الدول العربية، وضربة لقاعدة الحل العربي لأزمة الخليج، من ناحية، وتنصّل من قرارات الاجماع العربي، من ناحية أخرى.

وهنا نؤكد ان مقياس الاخلاص للتضامن العربي، والعمل العربي المشترك، وقرارات الاجماع العربي، هو الحرص على وحدة الجامعة العربية، ووقف اجراءات تدميرها التي لا تخدم الاّ أعداء الأمة العربية. وندعو جميع المخلصين للعمل العربي والحل العربي الى بذل أقصى الجهود، من أجل انقاذ الجامعة، والحؤول دون انهيار هذا البيت العربي المشترك.

ان التطوّرات الجارية في الفهم الدولي لابعاد أزمة الخليج، والربط بين حلّها وبين حلّ أزمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين، والدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام، يزيدها قناعة بالتمسّك بخطنا القائم على أساس ضمان الأمن والسيادة والحقوق والاستقرار لجميع الدول العربية.

وان محاولات التآمر التي تقوم بها الادارة